الفعاليات الوطنية تبـــ

سياسيون:
القضاة.. هم الحل

■ يرى أكاديميون وسياسيون في تشكيل اللجنة العليا للانتخابات من القضاة أنه المخرج الوحيد والحل الأمثل لجميع اطراف العملية السياسية كون القضاء يتمتع بالحيادية والاستقلال وهو ما سيضمن للعملية الانتخابية نزاهتها.

د. الأصبحي: لا مبرر يستدعي التراجع عن إجراء الانتخابات

الأصبحي

عقبات

الآنسي

د. الآنسي: القضاء سيحقق النزاهة والحيادية

د. عقبات: الوضع الطبيعي أن تذهب المعارضة إلى الانتخابات لا رفضها

على الصعيد السياسي يشير الدكتور مجيب الآنسي نائب رئيس الدائرة السياسية للمؤتمر الشعبي العام باستغراب إلى موقف اللقاء المشترك الرافض لإقرار التعديلات الخاصة بالانتخابات في البرلمان..

وقال: تشكيل اللجنة العليا للانتخابات من القضاة كان أحد المطالب الرئيسية للمشترك في اتفاق ١٨ يوليو ٢٠٠٦م وبعد الانتخابات الرئاسية انقلبت على هذا المطلب.

وفيما أوضح أن تشكيل اللجنة من القضاة سيحقق للانتخابات حياديتها ويضمن نزاهتها.. أكد مطالبته بسرعة القيام بالإجراءات الدستورية والقانونية لإجراء الانتخابات البرلمانية في الموعد الدستوري.

وعن موقف المؤتمر الشعبي العام قال الآنسي: باعتباره صاحب الأغلبية يجب أن يتحمل مسؤوليته الوطنية ويكون عند مستوى الثقة التي منحه إياها جماهير الناخبين ويسير بكل ثبات في إجراء الاستحقاق الدستوري البرلماني في موعده المحدد.

خطأ جسيم

وإذ يشدد من جهته الدكتور أحمد الأصبحي عضو مجلس الشورى على وجوب إجراء الانتخابات البرلمانية القادمة في موعدها المتفق عليه دستورياً.

يذهب في الوقت ذاته إلى توضيح أنه إذا لم يتم ذلك فإن الأحزاب والتنظيمات السياسية ستكون مسخرة أمام الشعب وأمام من يراقب العملية الديمقراطية في بلادنا وكل من ينظر إلى اليمن من الخارج.

وفي حين يلفت الدكتور الأصبحي إلى تجارب مشابهة مرت في المنطقة استطاعت النجاح رغم وجود بعض التحفظات من قبل بعض القوى الحزبية فإنه لايرى مبرراً لمثل هكذا تحفظ طالما تم إجازة الموعد الدستوري وتجاوزه على أساس مطلب «المشترك» بضرورة التأجيل ريثما تستكمل الإجراءات المطلوبة للانتخابات.

وقال: لايوجد أي مبرر أو مصوغ يستدعي تأجيل الانتخابات وإذا كانت لجنة الانتخابات وتشكيلها هي العثرة فإعلان فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية تشكيلها من القضاة سيكون هو المخرج والحل.

وأضاف: من كان واثقاً من نفسه وقدراته على خوض الانتخابات فسوف يسير فيها ومن لم يكن غير واثق فإنه سوف يحاول إعاقة العملية الانتخابية بأتفه الأشياء وأدنى الأساليب.

المشترك يتخبط

أكثر ما يبعث على الاستغراب وفقاً للدكتور أحمد عقبات- استاذ الإعلام بكلية الإعلام بجامعة صنعاء- هو موقف أحزاب المشترك من الانتخابات، هذه الأحزاب يفترض أنها هي التي يجب أن تسعى جاهدة لخوض الانتخابات في موعدها لأنها المستفيدة من التعبير عن ذاتها ودفع ممثليها إلى البرلمان.

وقال: إن معارضة أحزاب المشترك لتشكيل اللجنة العليا للانتخابات وعدم تسمية ممثليهم فيها قد أدى إلى تأجيل الانتخابات في المراحل الأولى ولذلك فإن تشكيل اللجنة من القضاة سيقنع الجميع بحياديتها وتمثيلها لكل الناس سواءً الحزبيين أو المستقلين كجهة يناط بها الاشراف على مراحل سير الانتخابات بشفافية وديمقراطية..□

■ تتواصل أفراح شعبنا بعد نجاح خليجي عشرين.. وهاهم فرسان المؤتمر الشعبي العام يرسمون للوطن لوحة فرح جديدة ويعيدون الابتسامة لأبناء الشعب بعد أن ظلت أحزاب المشترك تسرق أفراح الشعب وتدمر منجزاته وتعيق التنمية وتعبث بالأمن والاستقرار..
وباسم الحوار ظلت ميليشيات المشترك تسفك الدماء.. وباسم الحوار قام قطاع الطرق بممارسة أشد أنواع الفساد.. و.. والخ.. ولم تتورع أحزاب المشترك من ممارسة الضغط

قيادات في أحـــــ

رفض المشترك لقانون ولجنـــــ

■ بارك أمناء عموم عدد من الأحزاب والتنظيمات السياسية تصويت البرلمان على قانون الانتخابات.. مطالبين بسرعة إعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء من القضاة.
مشددين في أحاديث لـ«الميثاق» على ضرورة البدء الفوري في التحضير لإجراء الانتخابات في الموعد المحدد في 27 أبريل 2011م..
لافتين إلى أن الأهم هو الحرص على إجراء الانتخابات في الموعد المحدد حتى لا يدخل البلد في فراغ دستوري وما يترتب عليه من اختلالات أمنية وسياسية نحن في غنى عنها..
وحذروا من الانجرار خلف دعوات اللقاء المشترك الساعية لتأجيل الانتخابات بحجج ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب.

بداية يقول الأخ عبدالعزيز البكير- أمين عام الحزب القومي الاجتماعي: إن تصويت البرلمان على قانون الانتخابات جاء في الوقت المناسب وأن تشكيل اللجنة العليا للانتخابات من القضاة سيكون خطوة ايجابية نحو إجراء الانتخابات البرلمانية في موعدها المحدد في ٢٧ أبريل المقبل..
موضحاً أن هذا هو اقتراح أحزاب المشترك وقد قبلت أحزاب التحالف به لتقطع الطريق على الذين يريدون التمترس خلف طلبات واشتراطات خارج القانون من أجل تعطيل الحياة الديمقراطية والسياسية في البلاد..
وأكد البكير أن الحزب القومي الاجتماعي بكافة قياداته وكوادره مع إعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات والمضي نحو الاستحقاق الديمقراطي في أبريل المقبل.
لافتاً إلى أن دور لجنة الانتخابات فني وإجرائي وأن نزاهة الانتخابات تأتي من وعي الشعب في حسن الاختيار، وأيضاً من وجود المرشحين ومندوبيهم والرقابة المحلية والدولية التي أكدت في الانتخابات السابقة على نزاهة الانتخابات إلى درجة كبيرة رغم الاشاعات التي يروج لها المشترك.
وقال البكير: إن حملة المشترك التشكيكية بنزاهة الانتخابات دليل على قناعاتهم بالفشل وهو الأمر الذي يجعلهم يتهربون من الانتخابات ويعملون جاهدين من أجل إيصال البلد إلى فراغ دستوري ومن ثم تنفيذ مخططاتهم الرامية إلى تمزيقه.
وطالب أمين عام الحزب القومي القيادة السياسية والمؤتمر الشعبي العام وكافة المواطنين والمنظمات المدنية السعي لإنجاح الانتخابات في الموعد المحدد في ٢٧ أبريل تحت أي ظرف لأن التأجيل يعد التفافاً على إرادة الشعب وانقلاباً على الدستور والقانون مما يدخل البلد في دوامة غير محمودة العواقب.
ولفت إلى أن المشترك بعد أن وقف خلال الفترة الماضية مع دعاة التمزيق والانفصال والتمرد خسر شعبيته فلم يعد لديه إلاّ أن يفكر بطريقة انتحارية- وعليّ وعلى أعدائي- من خلال إثارة النعرات المناطقية والسلالية والقبلية والفئوية نكاية بالحزب الحاكم الذي يحظى بتأييد شعبي كبير.

الانتخابات في موعدها

من جانبه يقول أحمد أبو الفتوح- أمين عام حزب التحرير الشعبي الوحدوي: نحن مع تشكيل اللجنة العليا للانتخابات سواءً من القضاة أو من غيرهم بعد أن صوت البرلمان على قانون الانتخابات فالمهم هو إجراء الانتخابات في موعدها باعتبارها حقاً للشعب وتجسيداً حقيقياً للنهج الديمقراطي التعددي.

مخاطـــر عرقلـــة الانتـــخابـــات على الاقتصـــاد الوطنـــ

■ ربط عدد من الأكاديميين والنقابيين بين إجراء الانتخابات البرلمانية القادمة في موعدها وما تمثله من مصلحة وطنية عليا وعلاقتها بالوضع الاقتصادي ومدى تأثير ذلك إيجاباً في حال أجريت في موعدها أو سلباً إذا عطلتها أو سعت لتعطيلها أحزاب المشترك.
مؤكدين أن إجراء الانتخابات في موعدها تمثل قضية من أهم القضايا في مجال الاستثمار والاقتصاد الوطني، حيث سيشعر المستثمرون بالأمان والطمأنينة وتبشر في الوقت ذاته بوجود أمن واستقرار أو العكس.. فإلى نص الاستطلاع:

□ بدايةً قال الدكتور محمد قحطان – استاذ الاقتصاد بجامعة تعز: إن قضية الانتخابات البرلمانية وإجراءها في موعدها تمثل من أهم القضايا في مجال الاستثمار والاقتصاد الوطني وانعكاسها عليه، لأنه إذا مورست العملية الديمقراطية بالشكل المطلوب سيشعر المستثمرون بالاستقرار والطمأنينة، فوجود انتخابات حرة يعني أنه مؤشر على وجود استقرار سياسي وأمن في البلد، وهذا أمر يهم المستثمرين.

علاقة وترابط

وأضاف: معلوم أن الديمقراطية وإجراء أي انتخابات في موعدها واستقرار الاوضاع السياسية في هذا البلد أو ذاك يؤكد على وجود استقرار في الجانب الامني، وهذا ينعكس بدوره على وجود مناخ ملائم للاستثمار ويتأثر في المقابل الاقتصاد الوطني ايجاباً، حيث تزيد الاستثمارات ويزيد الدخل القومي للبلد وتتحسن معيشة الناس.

مؤكداً أن الجانب السياسي وما يتعلق بتأجيل الانتخابات له أثر سلبي كبير جداً في تدني وتدهور الوضع الاقتصادي.

مضيفاً: أن الاستقرار السياسي وممارسة العملية الديمقراطية في موعدها يعني مساعدة الاقتصاد الوطني على الخروج من حالة التدهور وما يشهده البلد عامة وعلى مستوى معيشة الناس خاصة.

■ د. قحطان: تأجيل الانتخابات سيفاقم الوضع الاقتصادي

■ د. الشجاع: الانتخابات جزء من المكون التنموي

فرصة حقيقية

إلى ذلك قال الحقوقي محمد عبدالرقيب السقاف: يرتبط إجراء الانتخابات البرلمانية في موعدها ارتباطاً وثيقاً بالوضع الاقتصادي، وأي تأجيل أو مماطلة أو تعطيل من قبل أي طرف لهذا الاستحقاق القانوني والدستوري سينعكس سلباً على الجميع- وطناً ومواطنين.

وأضاف: إجراء الانتخابات البرلمانية في موعدها فرصة حقيقية للجميع لإصلاح الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وخصوصاً أن القيادة السياسية بزعامة فخامة الاخ علي عبدالله صالح- رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام- قد طرح طرحاً وطنياً وشفافاً، مبدياً استعداده للحوار وفتح أي ملف ونقاش أية قضية من قبل أي طرف أو حزب تحت مظلة الدستور والوحدة الوطنية وثوابت الوطن العليا.

مشيراً الى أن الوضع الاقتصادي الذي تعيشه البلاد ينتظر الحكماء والعلماء من كل الأطراف لاتخاذ قرارات شجاعة لحلحلة الأوضاع وإجراء الانتخابات والتفرغ للتنمية وتوفير لقمة العيش للمواطن اليمني بدلاً من المزايدات والمناكفات.

ودعا السقاف جميع شركاء العملية السياسية في الوطن الى ممارسة حقوقهم الدستورية بعيداً عن المزايدات والإضرار بمصالح الوطن والمواطن، والجلوس على طاولة الحوار وعدم ربط الاستحقاقات الدستورية